اثر الاستثمار على التنمية الاقتصادية في محافظة البصرة

الاستاذ الدكتور منتظر فاضل سعد الباحثة فاطمة احمد عبد الجليل
كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية
جامعة البصرة[1]

المستخلص :

تناول هذا البحث اثر الاستثمار على التنمية الاقتصادية في محافظة البصرة لما له مت دور مهم في تغيير الواقع الاقتصادي للمحافظة نحو افق اعلى, وقد سلط البحث الضوء على قانون الاستثمار ومميزات الاستثمار في محافظة البصرة والتحديات التي تواجه الاستثمار في المحافظة بالتركيز على اهم القطاعات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في المحافظة وخاصة القطاع النفطي الذي ازدهرت به المحافظة, واعتمد البحث على بيانات وجداول مختلفة تخص جولات التراخيص واستخدم في تحليلها المنهج التحليلي الوصفي, وقد توصل البحث بان اهتمام الدولة موجه نحو القطاع النفطي فقط واهمال بقية القطاعات في المحافظة بشكل كبير مما ادى الى تدهورها وانخفاض اثرها على التنمية في المحافظة.

1 بحث مستل من رسالة الماجستير(الدور المالي للاستثمار في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في العراق راسة حالة محافظة البصرة للمة 2009-2018) قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة.

The Impact of Investment on Economic Development in the Province of Basrah

Prof. Montader Fadhel Saad Researcher. **Fatima Ahmed Abdul Jalil**

Administration & Economics College , Department of Banking & Finance

University of Basrah

Abstract :

This research dealt with the impact of investment on the economic development in the province of Basra because it has played an important role in changing the economic reality of the province towards a higher horizon. The economic development in the province, especially the oil sector in which the province flourished. The research relied on different data and tables related to licensing rounds and used in its analysis the descriptive analytical approach. Sectors in the province significantly, which led to deterioration and reduced impact on development in the province.

المقدمة :

للاستثمار دور مهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لقدرته الفعالة في رفع الكفاءة الانتاجية والخدمية للعناصر الاقتصادية والانتاجية الاخرى, كما انه اذا ما تم استغلال الاستثمار وادارته بصورة صحيحة وباستخدام الطرق العلمية الحديثة فانه يعمل على ادخال طاقات انتاجية وسلع وخدمات جديدة لم يكن تأثيرها واضح بدونه فضلا عن تأثيره المباشر في خفض نسبة البطالة وتشغيل الايدي العاملة المحلية .

واذا ما اخذنا نظرة على الاستثمار في القطاع النفطي في محافظة البصرة نجد التحول واضحا على هذا القطاع حيث ادى دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى استقطاب شركات ذات خبرة واسعة في المجال النفطي كون اغلب الشركات تعمل في بلدان متعددة من العالم وهذا ما ادى الى تنوع وزيادة الخبرة والكفاءة التي اكتسبتها تلك الشركات وبالتالي ينعكس ايجابا على القطاع النفطي العراقي مما ادى الى استغلال الموارد بصورة امثل ورفع كفاءة عوامل الانتاج وتقليل الفجوة بين الموارد المحلية واحتياجات التنمية .

المبحث الاول :

مـــنهجيـــة البـــحث

اولا\ اهمية البحث

يوضح البحث اثر الاستثمار على التنمية الاقتصادية في محافظة البصرة من خلال توضيح المفهوم القانوني للاستثمار وبيان مميزات الاستثمار في محافظة البصرة والتحديات التي تواجه الاستثمار فيها, والتركيز على اهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة وخاصة القطاع النفطي من خلال دراسة عمل وتأثير الشركات المستثمرة في جولات التراخيص على واقع الصناعة النفطية في البصرة.

ثانيا\ مشكلة البحث

تركيز الاستثمار وتوجيهه نحو القطاع النفطي واهمال القطاعات الاخرى مما يجعل طبيعة الاستثمار في المحافظة احادية وغير متنوعة والذي ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية .

ثالثا\ فرضية البحث

بهدف الاجابة على مشكلة البحث نحاول اختبار الفرضية التالية :

عدم تأثير الاستثمار على التنمية الاقتصادية في محافظة البصرة.

رابعا\ هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الهدف الاتي :-

تحليل مدى اهمية الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع النفطي على التنمية الاقتصادية في محافظة البصرة .

المبحث الثاني :

اثر الاستثمار على التنمية الاقتصادية في محافظة البصرة

اولا\ قانون الاستثمار العراقي

تم وضع العديد من القوانين التي تهدف الى تطوير وتحفيز الاستثمار في الاقتصاد العراقي , وقد تمثلت بالقانون الصناعي رقم 20 لسنة 1980 , وقانون الاستثمار العربي رقم 46 لسنة 1988 , فضلا عن قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997, وقانون ادارة الانشطة الاقتصادية والاستثمارية (المناطق الحرة) لسنة 1998 , وغيرها من القوانين التي لم يتم تفعيلها. ولكن بعد عام 2003 توجه الاقتصاد العراقي نحو الاهتمام بالاستثمار الاجنبي وتم اصدار قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 , ثم تم تعديله عام 2010 فيما يخص الملكية وغيرها, ونجد هند قراءة قانون 13 لعام 2006 انه يعطي ركيزة اساسية تعمل على حماية المستثمرين المحليين والاجانب . وعندما تم تعديله عام 2010 فقد اعطى حق بالملكية الاجنبية المحدودة للأراضي بهدف تطوير مشاريع عقارية للإسكان, كما وضح التعديل الجديد سياسات استخدام الاراضي وتخصيصها . ونجد ان المشرع العراقي قد اعطى وصف متميز للمستثمر بغض النظر عن اختلاف جنسيته في الحقوق والالتزامات فقد نصت المادة 10 من قانون الاستثمار ان المستثمر يتمتع بمختلف المزايا والتسهيلات والضمان ويخضع للالتزامات التي وردت في القانون بغض النظر عن جنسيته , كام وضح المشرع العراقي ان المستثمر الاجنبي له فرصة نقل الاختصاص التشريعي والقضائي خارج النظام القانوني العراقي وهوا ما وضحته المادة 2\27, فقد قدم هذا القانون العديد من التسهيلات التي تساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية اله , لكن مع ذلك لم يحظى هذا القانون بالقبول وفشل في استقطاب من الاستثمارات الاجنبية .(سعد :2016 , 148-149)، كما اشارت المادة الثانية من قانون الاستثمار العراقي الى الاهداف التالية التي تشجع الاستثمار في العراق :(قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل)

1- تشجيع الاستثمار في العراق بهدف العمل على نقل التقنيات والتكنولوجيا الحديثة للمساهمة في عملية التنمية في العراق وتطوير البلد من خلال تحسين وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنويعها .
2- يهدف القانون لتشجيع كل من القطاع الخاص العراقي والقطاع الاجنبي للاستثمار داخل العراق عن طريق توفير جملة من التسهيلات التي تساعد على تأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية بين المشاريع التي يشملها هذا القانون في كلا من الاسواق المحلية والاجنبية .
3- يهدف القانون العراقي الى تنمية الموارد البشرية التي تناسب طلب السوق من اجل توفير فرص عمل للعراقيين .
4- وضع القوانين والتشريعات اللازمة لحماية حقوق وممتلكات المستثمرين المحليين والاجانب .
5- يهدف قانون الاستثمار العراقي الى رفع مستوى الصادرات البلد فضلا عن تعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق .

كما نجد ان المادة الثالثة من القانون قد نصت على ان الوسائل التي يتم اعتمادها لتحقيق هذه الاهداف يتم من خلال الاتي : (قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل)

أ- العمل على منح المشاريع التي تشملها احكام هذا القانون الامتيازات والضمانات اللازمتين لاستثمارها وتطويرها من خلال تقديم الدعم بما يؤمن تعزيز القدرات التنافسية لتلك المشاريع في كل من الاسواق المحلية والاجنبية .

ب- منح المشاريع الحاصلة على اجازة استثمار من الهيئة تسهيلات اضافية كالاعفاءات من الضرائب والرسوم بحسب ما ورد في القانون .

ثانيا \ مميزات الاستثمار في محافظة البصرة

تتمتع الاراضي العراقية بشكل عام بمميزات وخوص منفردة عن بقية دول العالم من حيث الموارد الطبيعية والبشرية وغيرها من النعم التي انعمها الله على هذا البلد , ولكن نجد ان محافظة البصرة لديها مميزات خاصة تعمل على جذب الاستثمارات اليها ومن هذه المميزات هي :

1- وجود محافظة البصرة في موقع جغرافي استراتيجي كونها تمثل حلقة وصل مع ثلاث دول هي الكويت وايران والسعودية, كما انها تقع على راس الخليج العربي .
2- تتميز محافظة البصرة باحتوائها على المنفذ البحري الوحيد في العراق الذي يحتوي على ثلاث خطوط ملاحية عالمية , وهذا يساعدها على الاتصال بالأسواق العالمية والاقليمية , كما يخفض من تكلفة النقل .
3- تتوفر في محافظة البصرة الكثير من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي , اذ تحتوي البصرة نحو 67.8 مليار برميل من النفط الاحتياطي والذي يشكل نسبة 59% من الاحتياطي النفطي العراقي, فضلاً عن انها تصدر 2 مليون برميل من النفط يوميا من خلال موانئها النفطية .
4- تتوفر في محافظة البصرة سوق محلية واسعة قوامها يبلغ نحو 3 مليون نسمة تتوفر فيها مختلف انواع الخدمات والسلع التي يحتاجها المجتمع .
5- توفر عدد كبير من الايدي العاملة التي تمتلك الشهادات والخبرة , فضلا عن كونها رخيصة الاجر .
6- تحتوي محافظة البصرة على مساحات واسعة من الاراضي غير المستغلة والتي يمكن استغلالها في كثير من المجالات كأنشاء صناعات جديدة او للزراعة وغيرها .
7- وجود بنى تحتية مناسبة في محافظة البصرة كمطار البصرة وميناء ام قصر وميناء الفاو وخطوط السكك الحديدية وشبكة واسعة من الخطوط البرية التي تربط محافظة البصرة ببقية المحافظات العراقية, فضلاً عن محطات الطاقة الكهربائية , كلها تمثل عوامل جذب للاستثمار .
8- توفر المناطق السياحية الكثيرة الغير مستغلة, كالأماكن الاثرية والتراثية والدينية , التي يمكن ان تمثل جذب للاستثمار الاجنبي في مجال السياحة .

وغيرها من المميزات التي تتمتع بها محافظة البصرة كونها ثالث اكبر مدن العراق كتوفر مجتمع مثقف يدعم الاستثمار الذي يساعد على تنمية المحافظة , وتوفر عدد كبير المؤسسات الكبيرة والصغيرة, وتوفر الكثير من المناطق الزراعية الخصبة , كل هذه الاسباب والسمات وغيرها جعلت منها عاصمة العراق الاقتصادية.

ثالثا\ التحديات التي تواجه الاستثمار في محافظة البصرة

هناك مجموعة من التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار سواء كان محلي واجنبي في العراق عامة ومحافظة البصرة خاصة ومن هذه التحديات :

1- عدم توفر الاستقرار الامني والسياسي والذي يعد من اكبر التحديات التي توجه الاستثمار في المحافظة , ويعد الامن من اولويات المشاريع الاستثمارية الاجنبية , لان انخفاض مستوى الامان داخل البلد المضيف يمثل تكلفة تتحملها المشاريع الاستثمارية لحماية موظفيها وممتلكاتها . (حسن :2015, 368)

2- عدم وجود اسواق مالية متطورة تمثل مشكلة من المشاكل التي تقلل من نسبة الاستثمار داخل المحافظة لان اسواق المال تمثل السبيل المفضل للمستثمرين والشركات في تمويل انشطتهم الاستثمارية, حيث توفر الاسواق المالية المتطورة سهولة التوقع والتنبؤ للمستثمر الاجنبي , ويعد افتقار المحافظة لهذا النوع من اسواق يعد عائق امام دحول الاستثمار الاجنبي المباشر اليها . (عاشور : 2007, 183)

3- ارتفاع معدلات التضخم والذي يعد من اهم المشاكل الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار لما له من اثر كبير في تعطيل الية الاسعار ويخفض من قيمة العملة المحلية, وبالتالي يقلل من قدرة الشركات في التنبؤ بتكاليف الانتاج والارباح , وبعد هذا سبب مهم في تراجع تدفق الاستثمار. (عبود :2014, 8)

4- تخلف القطاع المالي والمصرفي ,وافتقاره لوسائل التكنولوجيا المتطورة للاتصال والمعلومات وبالتالي لم يواكب التطور الذي وصلت اليه المؤسسات المالية العالمية وبالتالي فشل في تنشيط حركة الاستثمار. (شعيبث : 2017 , 292)

5- المشاكل القانونية التي تعاني من غياب الشفافية والوضوح, والتي تهتم في توضيح التفاصيل الدقيقة التي تحكم النشاطات ومختلف الاجراءات الرسمية والقانونية, التي تحدد اتجاه سير عمليات الاستثمار وضوابطه, فضلا عن المشكلات التي تحدث بسبب تداخل وقاطع صلاحيات وسلطات الجهات الرسمية التي يتطلب من المستثمر التعامل معها, كالحكومة المركزية والمحلية والوزارات والهيئات ....الخ . (جاسم :2017, 387)

6- تشكل التشريعات الضريبية التي يفرضها القانون العراقي من اجل زيادة معدل الضريبة على عوائد الاستثمارات, عائق امام المستثمرين, لأنه من الاعتبارات الاساسية التي تدرس من قبل المستثمرين قبل اتخاذ القرار الاستثماري هو معرفة التشريعات الضريبية في البلد المضيف .(محمد , :7,2016)

7- ان تخلف البنى التحتية وتدهورها في المحافظة يعد مشكلة مهمه تعاني منها الاستثمارات, فحسب الاستبيان الذي اجرته (وحدة ايكونومنست انتجلس بونت)يمثل تدهور البنى التحتية في العراق نسبة 38 % من المخاطر التي يمكن ان تواجه الاستثمار . (الحياني: 2013, 54)

8- يفتقر العراق ومحافظة البصرة خاصة للمؤسسات التي تدعم اقتصاد السوق, حيث يمثل وجود مثل هذه المؤسسات انعكاس لقوة وكفاءة الدولة والفلسفة التي يعتمد عليها النظام السياسي القائم فتشكل هذه المؤسسات عامل مهم لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة, ويعد افتقار العراق لتلك المؤسسات عائق امام توجه الاستمارات الى العراق . (عاشور ,2007: 184)

وهناك الكثير من المعوقات الاخرى التي تمثل عائق لتوجه الاستثمار الى المحافظة, كالروتين والبيروقراطية, اضافة الى تخلف الحكومة والهيات المسؤولة عن القيام بوجبها من ناحية الاشراف والرقابة والنزاهة في تنفيذ العقود التي تقدم اليها, وكذلك كثرة الاجراءات التي يطلب من المستثمر القيام فيها, والتأخر في انجازها, فضلاً عدم توفر الاجراءات الكافية التي تهتم بحماية حقوق المستثمرين وتسهيل عملهم ومساعدتهم في تحقيق افكارهم وخططهم, من اجل انشاء مشاريع واعمال جديدة مفيدة للمحافظة والمجتمع بأقصر فترة ممكنة .

رابعا \اهم القطاعات التي ساهم فيها الاستثمار في التنمية الاقتصادية في العراق عامة والبصرة خاصة

1- القطاع النفطي

يمثل القطاع النفطي المصدر الرئيسي الذي يقوم علية الاقتصاد العراقي, حيث يمتلك العراق المركز الرابع في اكبر احتياطي للنفط في العالم والذي يقدر ب115 مليار برميل, وتتبعا لخريطة توزيع حقول النفط في المحافظات العراقية,

وكميات النفط التي يتم انتاجها من كل حقل, نجد ان محافظة البصرة هي التي تمتلك اكبر ثروة نفطية من بين جميع المحافظات العراقية, فهي المحافظة التي تحمل صفة ارض السواد لما تكتنزه ارض هذه المحافظة من الثروات الهيدروكربونية والمعدنية, اذ تحتوي محافظة البصرة على 15 حقل نفطي منها 10 حقول منتجة و5 منها لازالت في دور التطوير والانتاج, كما تحتوي تلك الحقول على احتياطي نفطي اكثر من 65 مليار برميل والذي يمثل 59% من اجمالي الاحتياطي النفطي العراقي . وتتميز عملية استخراج النفط في محافظة البصرة بانخفاض تكلفة الانتاج على المقاييس العالمية , وهذا لان حقول النفط تقع في مناطق يابسة وقريبة من سطح التربة, لهذا نجد ان محافظة البصرة تحتوي على اكثر من حقل نفطي عملاق مثل حقل مجنون وحقل عكاس وحقل الرميلة وغيرها .(الربيعي واخرون ,2018 :225) حيث ان كلفة استخراج البرميل حسب تقدير محللو الصناعة من (4-6) دولارات للبرميل العراقي الواحد , بينما يكلف استخراج نفس الكمية في دول بحر الشمال (11-13) دولار للبرميل و ,وتكلفة برميل النفط الامريكي تصل الى 25 دولار . وحسب دراسة اكاديمية قامت بها جامعت البصرة لبيان تكلفة استخراج برميل النفط الخام ضمن الحقول المحصورة في نطاق محافظة البصرة تحديدا , فقد قدرت ب 7 دولارات , وقد تم احتساب هذه الكلفة للبرميل الواحد من خلال جمع كل من تكاليف (حفر البئر + حقن الماء + تهيئة الارض وبطانة البئر + كلفة العزل والضخ والنقل + النفقات الرأسمالية + اجور الايدي العاملة + نفقات اخرى) . وما يميز حقول محافظة البصرة هوا سهولة الوصول اليها لانها الاقرب الى ميناء عالمي من خلال ممر شط العرب الذي يربط البصرة بالخليج ودول العالم , حيث ان خطوط الانابيب الرئيسية تكون قصيرة نسبيا من الحقول والى مرافق التصدير الساحلية , كما ان قربها من هذا الميناء المهم ساهم في تقليل وتذليل الصعوبات في وصول المعدات الثقيلة , حيث ان اغلب ابار النفط على المستوى المحلي والعالمي تواجه صعوبات لوجستية بالغة في نقل المعدات والاجزاء الاخرى الازمة لاستخراج النفط . (عبد الرضا,2016 : 32-33)

اعتماد على المصادر السابقة نبين من خلال الجدول التالي اهم الحقول النفطية المنتجة في محافظة البصرة

جدول (1)

اهم الحقول النفطية المنتجة في محافظة البصرة

الحقل	معدل الانتاج اليومي	الاحتياطي
حقل غرب القرنة	1.8 مليون برميل يوميا	43 مليار برميل
حقل الرميلة	2880مليون برميل يوميا	15 مليار برميل
حقل الزبير	102مليون برميل يوميا	8مليار برميل
حقل مجنون	1.2مليون برميل يوميا	12 مليار برميل
حقل اللحيس	120 الف برميل يوميا	10 مليار برميل
حقل طوبة	40 الف برميل يوميا	20 مليار برميل
حقل نهر عمر	37 الف برميل يوميا	6 مليار برميل
حقل ارطاوي	25 الف برميل يوميا	5 مليار برميل

** تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على المصادر السابقة

من الوسائل التي استخدمتها الحكومات العراقية المتعاقبة منذ 2009 لتطوير القطاع النفطي في العراق هو(جولات التراخيص) وهي عبارة عن عقود مدتها 20 سنة ويمكن تمديدها الى 5 سنوات ,يتم تمثيل الحكومة العراقية من قبل شركة نفط الجنوب وشركة نفط ميسان وشركة نفط الشمال او اي شركة حكومية عراقية . يتم من خلال هذه الشركات التعاقد مع المستثمر الاجنبي الباحث عن النفط, اذا استطاعت الشركة الاجنبية استخراج النفط واستثماره تجاريا , فتقوم الحكومة العراقية بدفع جميع التكاليف التي تحملها المستثمر الاجنبي بشكل اقساط خلال مدة تمتد ل5

سنوات , وبعدما يتم اكتشاف النفط تتم اول عملية انتاج تسمى (بالإنتاج الاولي) وهذه العملية تسمى بخط الشروع التي يتم من خلالها تحديد المكافئة التي سوف يحصل عليها المستثمر الاجنبي , وفي عقود جولات التراخيص لا يستطيع المستثمر الاجنبي استخدام النفط كشرط للحصول على قرض على عكس عقود الانتاج . وسنبين من خلال الجداول التالية عقود التراخيص التي تضمنت الحقول النفطية والغازية في العراق.

جدول (2)

الحقول النفطية التي تمت احالتها الى الشركات الاجنبية الفائزة في جولة التراخيص الاولى عام 2009

الحقول النفطية	ائتلاف الشركات	حصة الشركة (%)	رسم الخدمة (دولار\برميل)	معدل الانتاج الاولي	الحد الاعلى للانتاج في الاجل الطويل عام 2017	رسم التوقيع	الحد الادنى للنفقات	(1) معدل النمو %
				مليون برميل \اليوم			مليون برميل	
الرميلة	BP Petro China SOC	38 37 25	2	1,066	2,850	500	300	0,11
الزبير	Eni lOccidenta Kogas soc	32,81 23,44 18,75 25	2	0,182	1,2	100	200	0,23
غرب القرنة المرحلة الاولى	ExxonMobil Shell Exploration Co.	60 15 25	1.9	0.244	2.325	100	250	1,7

**المصدر: PCLD ,Iraq s First Licensing Rounds (Iraq: Ministry of oil,2010), P.5

** تم اعداد عمود رقم (1) من قبل الباحثة باستخدام قانون معدل النمو.

$$\textbf{Growth Rate} = (present \div past)^{1\div n} - 1\}\{$$

وتم عقد اول جولة تراخيص في 30\6\2009, وهنا سنقوم باستنتاج المعلومات السابقة لكل حقل بشكل مفصل, وسنعتمد في استنتاجنا سنة 2009سنة اساس و سنة 2017 سنة مقارنة لنرى اختلاف المعطيات خلال هذين العامين, والتي تبين ارتفاع كمية النفط التي تهدف الوزارة الوصول اليها عام 2017 والتي بدورها تعني التأثير الايجابي للاستثمار الاجنبي في رفع مستوى التنمية الاقتصادية .

الحقل الاول هو حقل الرميلة وفازت بهذا الحقل في جولة التراخيص الاولى عام 2009 شركتان اجنبيتان احدهما بريطانية بنسبة 38% وهي شركة BP واخرى صينية بنسبة 37% هي شركة petro china , مع العرض ان معدل الانتاج الاولي مقرر زيادته الى 2,850 مليون برميل وستقوم الوزارة بدفع دولاران عن كل برميل نفط اضافي يتم انتاجه فوق خط الشروع , ونذكر ان هناك نسبة ثابتة مقدا رها 25% من كل العقود المحالة الى شركات النفط الوطنية COS , وهنا نرى الفرق واضح من معدل الاستخراج الاولي في 2009 هو 1,066مليون برميل يوميا وكمية النفط المتعاقد عل استخراجها الى 2,850مليون برميل يوميا وهذا الارتفاع يعتبر ذو تأثير ايجابي ومساهم في زيادة النمو الاقتصادي على مستوى حقل الرميلة .

الحقل الثاني هو حقل الزبير النفطي وقد فازت بهذا الحقل في جولة التراخيص الاولى الشركة الايطالية Eni بنسبة 32,81% والشركة الامريكية Occidental بنسبة 23,44% والشركة الكورية الجنوبية Kogas بنسبة 18,75% وشركة

SOC الوطنية لديها نسبة ثابتة قدرها 25% من كل العقود المحالة , ونلاحظ ارتفاع كمية النفط المقرر للاستخراج من (0,182 الى 1,2 مليون برميل في اليوم) , وهنا ايضا رسم الخدمة 2 دولار للشركات الاجنبية عن كل برميل نفط اضافي يستخرج تدفع من قبل وزارة النفط .

الحقل الثالث هو حقل غرب القرنة المرحلة الاولى وهذا الحقل كان من نصيب ExxonMobil الامريكية بنسبة 60 % وشركة Shell الهولندية بنسبة 15%, وشركة الاستكشاف العراقية بنسبة 25% من كافة العقود وذلك لرفع كمية الاستخراج من 0,244 مليون برميل يوميا الى 2,325 مليون برميل يوميا ,وهنا تم الاتفاق على منح 1,9 دولار عن كل برميل اضافي مستخرج .

جدول (3)

يبين الحقول النفطية التي تمت احالتها الى الشركات الاجنبية الفائزة في جولة التراخيص الثانية عام 2009

الحقول النفطية	ائتلاف الشركات	حصة الشركة %	رسم الخدمة (دولار\برميل)	معدل الانتاج الاولي	الحد الاعلى للانتاج في الامد الطويل	رسم التوقيع	الحد الادنى للنفقات	(1) معدل النمو %
				مليون برميل \اليوم		مليون دولار		
غرب القرنة (المرحلة الثانية)	Lukoil Statoit SOC	56,25 18,75 25	1,1	0,120	1,8	150	250	0,35
مجنون	Shell Petronas SOC	45 30 25	1,3	0,175	1,8	150	300	0,29
حلفاية	Petro China Petronas Total Misan Oil	37,5 18,75 18,75 25	1,4	0,070	0,535	150	200	0,25
الغراف	Petronas Japex SOC	45 30 25	1,4	0,035	0,230	100	150	0,23
بدرة	Gas prom Kogas Petronas Tpao MDOC	30 22,5 15 7,5 25	5,5	0,015	0,170	100	100	0,30
القيارة	Sonangol NOC	75 25	5	0,030	0,120	100	150	0,16
نجماية	Sonangol NOC	75 25	6	0,020	0,110	100	100	0,20

**(عبد الرضا : 2015,31)

** تم عداد عمود لرقم (1) من قبل الباحثة باستخدام قانون معدل النمو الذي ذكر سابقا.

نستخلص مما ذكرنا سابقا ان عقود جولة التراخيص الاولى هدفت الى رفع كمية النفط المستخرجة من 1,492 مليون برميل يوميا في عام 2009 ليصل الى 6,375 مليون برميل يوميا عام 2017 , ولحساب معدل النمو في الحقول النفطية في جولة التراخيص الاولى وعلى مدى 9 سنوات ومن خلال البيانات المتوفرة في الجدول السابق وباستخدام معادلة معدل النمو, نجد ان نسبة النمو في حقل الرميلة 0,11 % وحقل الزبير 0,23% وحقل غرب القرنة المرحلة الاولى 1,7 %.

اما جولة التراخيص الثانية فقد تمت في 11\12\2009 واستثمرت فيها الشركات الاجنبية في سبعة حقول نفطية في مختلف محافظات العراق , وسنفصل تاليا الحقول الواقعة ضمن الموقع الجغرافي لمحافظة البصرة , وسنأخذ فيها سنة 2009 سنة اساس وسنة 2017 سنة مقارنة .

الحقل الاول هو حقل غرب القرنة (المرحلة الثانية) وقد عرض في اطار عقود الخدمة الفنية وفاز في استثماره شركة LuKoil الروسية بنسبة 56,25% وشركة النرويجية Statoil بنسبة 18,75% وكان رسم الخدمة 1,1 دولار عن كل برميل اضافي مستخرج تدفع الى كل من الشركتين انفا , كما ان حصة شركة النفط الوطنية ايضا ثابتة كما هو الحال في جولة التراخيص الاولى بنسبة 25 % من كافة العقود المحالة , ومن المقرر رفع الانتاج من معدله الاولي البالغ مليون برميل يوميا0,120 في عام 2009 الى 1,8 مليون برميل يوما في عام 2017, وبهذا يكون معدل النمو 0,35%. الحقل الثاني هو حقل مجنون اذ يعتبر من اضخم الحقول النفطية وفاز بتطوير هذا الحقل كل من شركة Shell الهولندية بنسبة 45% وشركة Petronas الماليزية بنسبة 30%, وكانت نسبة رسم الخدمة 1,3 دولار عن كل برميل اضافي مستخرج, والشركة الوطنية العراقية 25% من كل العقود المحالة , ومن المقرر رفع الانتاج من 1,175 الى 1,8 مليون برميل يوميا عام 2017, بمعدل نمو 0,29% .

جدول (4)

يبين حقول الغاز الطبيعي الحر التي تمت احالتها الى الشركات الاجنبية الفائزة في جولة التراخيص الثالثة في عام 2010

اسم الحقل	المحافظة	ائتلاف الشركات	حصة الشركة %	رسم الخدمة (دولار\ برميل مكافئ نفط)	الاحتياطي (ترليون متر مكعب)	معدل الانتاج الاولي (مليون متر مكعب\اليوم)	الحد الاعلى للانتاج في الاجل الطويل عام 2020 (مليون متر مكعب \يوم)	عدد الابار التي ستحفر	(1) معدل النمو %
السيبة	البصرة	Kuwait Energy TPAO	60 40	7,5	0,31	0,84-0,42	2,8	3	0,14
المنصورية	ديالى	TPAO Kuwait Energy Kogas	50 30 20	7	0,127	0,169	8	4	0,03
عكاس	الانبار	Kogas KazMunaiGas	50 50	5,5	5,6	10	11	6	0,06

** (عبد الرضا : 2015 , 39)

** تم اعداد عمود رقم (1) من قبل الباحثة باستخدام قانون معدل النمو.

اما جولة التراخيص الثالثة وقد تمت في 20\10\2010وقد وجهت وزارة النفط دعوة الى الشركات العالمية والاقليمية الى دخول مجال المنافسة لتأهيل وتطوير ثلاث من الحقول الغازية في هذه الجولة , حيث ان وزارة النفط وضعت رؤى مستقبلية من اجل النهوض في رفع انتاج الغاز الحر العراقي من اجل الدخول في سوق المنافسة العالمي عبر منظومات الاتحاد الاوربي والدول الاقليمية , حيث ان قيمة الاحتياطي الغازي الذي يملكه العراق 4 ترليون م2 . ونختص بالذكر الحقول الواقعة في محافظة البصرة وهو حقل السيبة , وقد منح هذا الحقل الى كل من شركة Kuwait Energy بنسبة 60 % وشركة TPAO التركية بنسبة 40% , وكان رسم الخدمة هو 7,5 دولار لكل برميل مكافئ النفط , حيث يجب على

الشركات تحقيق مستوى انتاج من 0,42-0,84 مليون متر مكعب باليوم ثم الارتقاء بالإنتاج ليصل الى الحد الاعلى في عام 2020الى 2,8 مليون متر مكعب باليوم , وبمعدل نمو 0,14%, كما ان الخطة تهدف الى الحفاض على هذا المستوى على المدى البعيد والمقرر ل9 اعوام لاحقة .

جدول (5)

يبين الشركات الفائزة بالرقع الاستكشافية في جولة التراخيص الرابع عام 2012

رقم الرقعة الاستكشافية	المحافظة	حجم الرقعة (الف كم2)	نوع الرقعة الاستكشافية	ائتلاف الشركات	حصة الشركات %	رسم الخدمة (دولار\برميل مكافئ نفط)
8	ديالى , واسط	6	غازية	Pakistan Petroleum	100	5,3
9	البصرة	0,9	نفطية	Kuwait Energy TPAO Dragon Oil	40 30 30	6,2
10	المثنى, ذي قار	5,5	نفطية	Lukoil Lnpex Corporation	60 40	5,9
12	النجف, المثنى	8	نفطية	Premir Oil JSOC	70 30	5

** (عبد الرضا : 2015 , 43)

جولة التراخيص الرابعة كانت مختلفة عن باقي جولات التراخيص من حيث اهداف هذه الجولة , حيث ان طموح وزارة النفط يهدف الى استقطاب عدد اكبر من الشركات وقد تم دعوة 46 شركة, بعضها كان من ضمن الشركات المتنافسة في جولات التراخيص السابقة والبعض الاخر شارك لأول مرة في المنافسة, حيث تم طرح 12 رقعة استكشافية تقع ضمن محافظات مختلفة بهدف توسيع نشاط الاستكشاف من اجل زيادة الاحتياطات المؤكدة من النفط والغاز , وهنا تم التركيز بصورة واضحة على الغاز الطبيعي حيث بلغت عدد الرقع الاستكشافية للغاز 7 من مجموع 12 رقعة, وبالرغم من ان الشركات التي دخلت المنافسة 46 شركة تنافست على الاستثمار في المواقع الاستكشافية الاثنا عشر الا انه لم تتم احالة الا 4 رقع فقط الى شركات اجنبية, وكون اهم الاسباب التي جعلت الشركات مترددة من الاستثمار في هذه المواقع الاستكشافية التي طرحتها الحكومة العراقية هو الواقع الامني المتردي في العراق .

ونذكر هنا الرقعة الاستكشافية رقم 9 الواقعة ضمن الموقع الجغرافي لمحافظة البصرة بمساحة تقدر ب 900 الف كم2 ونحيط بالذكر انها رقعة استكشافية نفطية حصلت عليها كل من الشركة الكويتية Kuwait Energy بنسبة 40% والشركة التركية TPAO والشركة الاماراتيةDragon Oil بنسبة 30 % لكل من الشركتين وبرسم خدمة6,2 دولار عن كل برميل منتج من مكافئ النفط وسوائل الغاز .

بالنظر الى اختلاف وجهات النظر حول عقود جولات التراخيص وما لها من تأثير ايجابي او سلبي حول ثروات البلد النفطية والغازية, ولكن من وجهة نظري كباحثة ارى انه بالرغم من وجود السلبيات التي نتجت عن هذه العقود الا انها لها تأثير كبير ودور فعال في تنشيط الاستثمار في القطاع النفطي . نتيجة لاعتماد العراق في تمويل الميزانيه العامة وبصورة شبه كاملة على عائدات صادرات النفط برزت هنا ضرورة ملحة لرفع سقف الانتاج من الصادرات وبما يتناسب

مع احتياجات البلد, وهنا كان لعقود جولات التراخيص ضرورة, حيث ان استقطاب شركات اجنبية وعالمية للاستثمار في قطاع النفط العراقي دور مهم بسبب امتلاكها للأموال والمعدات والاساليب التكنولوجية الحديثة التي من شانها الاسهام بزيادة استخراج النفط وبمستويات تتناسب مع احتياجات البلد على المدى القصير والطويل, حيث نرى ان جميع جولات التراخيص تم التعاقد فيها مع الشركات الاجنبية للوصول الى سقف انتاجي مرتفع, لم تكن باستطاعة وزارة النفط العراقية وحدها الوصول الى هذه المستويات, لعدة اسباب اهمها نقص التمويل والاساليب التقليدية المتبعة وقلة خبرة الكادر العراقي وحاجته الى اكتساب ومواكبة التطور التكنولوجي الذي دخل على هذا القطاع , وقد اسهمت الشركات الاجنبية المتعاقدة مع وزارة النفط على نقل الخبرات من الجانب الاجنبي الى كوادرنا, اضافة الى المساهمة في تقليل نسبة البطالة, حيث اشترط الجانب العراقي على الشركات الاجنبية بتوظيف وتأهيل وتدريب كوادر عراقية من اجل العمل في تلك الشركات, وبما ان اكبر الحقول النفطية التي استثمرت في جولات التراخيص تقع في محافظة البصرة فقد كان لها اثر جلي في تقليل نسبة البطالة في المحافظة والمساهمة في رفع الواقع الاقتصادي للفرد فيها . اما مشاريع المنافع الاجتماعية التي تم اقرارها في العقود مع الشركات الاجنبية المستثمرة والتي تم تخصيص مبالغ محددة تلتزم الشركات بأنفاقها على شكل مشاريع ضمن قطاعات معينة شملت الصحة والتربية والبنى التحتية والكهرباء والرياضة والشباب .ومن اسهامات وزارة النفط في دعم وتحسين الواقع البصري هو اقامة مستشفى وهي مستشفى النفط في محافظة البصرة وتجهيزها بأحدث الاجهزة والمستلزمات الطبية وافتتاح صالات العمليات الكبرى من اجل دعم المواطن البصري في المجال الصحي, كما قامت شركة نفط البصرة بالكثير من مشاريع البنى التحتية واكساء العديد من الشوارع الرئيسية في مركز محافظة البصرة والاقضية التباعة لها , اضافه الى رفد الدوائر الخدمية واسنادها بالأليات التابعة الى شركة النفط لمساعدة تلك الدوائر والمؤسسات في اداء مهامها وخصوصا خلال الازمات او المناسبات التي تحتاج الى تضافر الجهود المبذولة من قبل اكثر من وزارة او مؤسسة لتحقيق ما هو مطلوب ومثال على ذلك هو العمل المشترك مع وزارة النقل في نقل وتسهيل حركة الزائرين خلال مواسم زيارة العتبات المقدسة. كما ساهم القطاع النفطي في تحسين الواقع الاقتصادي من خلال المساهمة مع وزارة الكهرباء وتذليل كافة الصعوبات الممكنة لتوليد الكهرباء من المحطات الغازية لتوفير وحدات كهربائية الى محافظتنا وان لم تكن بالمستوى المطلوب الا انها وفرت جزء من الاحتياج المحلي للكهرباء في المحافظة .

من اجل اللحاق بركب التطور السريع ومواكبة الدول النفطية المنافسة للعراق في قطاع النفط نذكر بعض المقترحات التي يمكنها ان تساهم في زيادة الاستفادة من هذا القطاع :

1 – انشاء مراكز بحوث تعمل على وضع دراسات مستقبلية من شأنها توضيح المسارات المتوقعة في مناخ الطاقة لكي يتمكن صناع القرار من اتخاذ قرارات تنقل هذا القطاع الى مستويات متقدمة بغية تحقيق الاستفادة القصوة من الثرة النفطية .

2– العمل على اعادة تشكيل شبكة الاستيراد والتصدير وفق خطط وسياقات استراتيجية حديثة لتامين وصول منتجاتنا من النفط والغاز الى الاسواق العالمية عبر وسائل نقل متنوعة للوصول الى اسواق.

3 – من الجدير بالاهتمام معرفة الطرق والاساليب التي استخدمتها دول نفطية اساسية مثل السعودية وغيرها من الدول التي نجحت في تطوير القطاع النفطي واستخلاص ما يمكن تطبيقه منها في العراق .

4 – وضع خطط رصينة وعلى المستوى البعيد لمواجهة تأثير التغيرات السياسية في البلد المؤثرة في قطاع النفط لضمان عدم تأثر القطاع النفطي بتلك التغيرات والتوجهات بصورة سلبية ولضمان استمرار تطور الصناعة النفطية في العراق وفق استراتيجيات مدروسة وثابتة.

5 – البحث عن اسواق نفطية جديدة وتطوير الاسواق الحالية حيث ان زيادة الطلب على الانتاج الاسيوي يوجب على العراق توفير اهتمام اكبر بتلك الاسواق والتأكيد على تبادل الخبرات ونقل التكنولوجية الحديثة وزيادة الخبرة لدى العاملين في مجال النفط العراقي.

2- القطاع المصرفي

يمثل القطاع المصرفي جانب مهم من جوانب حشد الموارد الاقتصادية وبالتالي تمويل النمو الاقتصادي فضلا في اثره على السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي للاقتصاد . فنجد ان عملية ايجاد قطاع مصرفي سليم يعد من الشروط الاساسية التي تساهم في وضع ركائز النظام المالي السليم, ويتم ذلك من خلال التوجه نحو تحديث وتطوير الجهاز المصرفي واعادة هيكلته من اجل رفع مستوى المدخرات المحلية والتقليل من ظاهرة هروب راس المال فضلا عن توفر بيئة مناسبة تعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية في هذا القطاع, وكل ذلك يتطلب تغييرات جذرية في السياسات المصرفية المتبعة وايجاد استراتيجيات جديدة تدعم التغيير والاصلاح في القطاع المصرفي, منها خلق بيئة خاصة بالقطاع المالي تعمل على ايجاد تشريعات مناسبة تقلل من القيود والعراقيل التي يتعرض لها هذا القطاع, وتعمل على خلق جو من المنافسة البناءة والمفيدة بين المصارف, فضلا عن مواكبة التطورات التكنولوجية التي تحصل في هذا المجال واستغلالها بالشكل الصحيح الذي يفيد القطاع والاقتصاد بشكل عام .(البطاط :2015, 49)

وقد عانى القطاع المصرفي العراقي الكثير من الاهمال وكثرة المعوقات التي ادت الى تخلفه مقارنة مع الحداثة التي وصل اليها العالم في القطاع المصرفي , وذلك بسبب القوانين والتشريعات الداخلية التي نصتها الحكومات المتعاقبة على هذا البلد, والشروط والقوانين التي وضعتها الاسواق العالمية في هذا المجال .

يبلغ عدد المصارف التي تعمل في العراق 69مصرف حتى عام2018, ويتضمن الجانب الحكومي: 7 مصارف حكومية شملت مصرف اسلامي واحد, و3 مصارف متخصصة و و3مصارف تجارية . اما الجانب الاهلي تضمن : 62 مصرف اهلي شملت 23 مصرف اسلامي و39 مصرف تجاري, اما عدد فروع المصارف التي تعمل في العراق قد بلغ 866 مصرف حتى عام 2018 , تشمل 413 فروع للمصارف الحكومية . وكان عدد الموظفين الذين يعملون في المصارف العاملة في العراق بجميع اقسامها هو 30162 حتى عام 2018 . نلاحظ على الرغم من توفر هذا العدد الكبير من المصارف الاهلية التي تعمل في العراق الا انها محدودة النشاط والحجم مقارنة من نظيرتها المصارف الحكومية , والتي تدير ما يقارب نسبة 89% من اجمالي موجودات القطاع المصرفي في العراق , مقابل ذلك تدير المصارف الاهلية بشقيها العراقية والاجنبية حوالي 11% من موجودات القطاع المصرفي فقط . (الجهاز المركزي للاحصاء نشرات البنك المركزي) وقد كان مجموع موجودات اكبر 10 مصارف عاملة في العراق ما يقارب 171 مليار دولار حتى عام 2017 وكانت الحصة السوقية الاكبر لمصرف الرافدين والرشيد بنسبة 76% من اجمالي موجودات القطاع . اما بالنسبة للمصارف التجارية والاسلامية العاملة في العراق فقد بلغ حجم موجوداتها 187.1 مليار دولار حتى عام 2018. (http://www.uabonline.org/ar/magazin)

اما في محافظة البصرة فيتكون من 68 مصرف , منها 29 مصرف حكومي تتمثل ب13. فرع لمصرف الرشيد , و10 فروع لمصرف الرافدين, و5 مصارف متخصصة عقارية وزراعية وصناعية, ومصرف تجاري واحد , و29 مصرف تجاري اهلي, و10 مصارف اسلامية (البنك المركزي), نجد انه على الرغم من ارتفاع اعداد السكان في محافظة البصرة والتي تمثل شريان العراق الاقتصادي وتطور اسواقها ودخول الشركات الاجنبية لاستثمار في المحافظة , وموقع البصرة الذي يعد حلقة وصل تجارية عالمية, نلاحظ انخفاض عدد المصارف سواء الحكومية او الاهلية وكذلك انخفاض اثر وفاعلية هذه المصارف على المجتمع البصري, لا سباب مختلفة منها قلة ثقة المجتمع بالمصارف نتيجة الحروب والسياسات التي مر بها البلد والتغير المستمر في الحكومات, اضافة الى غياب الدعم الحكومي لهذا القطاع, والعمل على توعية المجتمع على اهمية القطاع المصرفي واثره على الاقتصاد في محافظة البصرة والعراق بشكل عام .

3_ القطاع الصناعي

تمثل القطاع الصناعي قطاع مهم واساسي في الاقتصاد العراقي حيث تمثل محافظة البصرة احد اهم المدن الصناعية الكبيرة الى جانب العديد من المحافظات العراقية والتي لها دور كبير في ازدهار وتطور الصناعة العراقية وان وجود قاعدة اقتصادية لمدينة البصرة يجعل للمحافظة نوع من الاستقلال الاقتصادي وبهذا يكون للمحافظة انشطتها الاقتصادية المتميزة والفريدة او على الاقل يكون لها اثر وانتاج متزايد ,كما يمكن لهذه الصناعات ان تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع البصري اذا تم تطويرها ودعمها . اذ نجد في محافظة البصرة عدد من الصناعات الاساسية مثل :(الجوراني ,2011)

1>الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية: اذ تأسست هذه الشركة في عام 1976وكان راس المال بدأت به الشركة هو 400 مليون دينار عراقي اي يعادل 1.1 مليار دولار امريكي ,وكان هدف الشركة الاساسي هو الاستفادة من مليون طن من الغاز الطبيعي من اجل انتاج حوالي 150 الف طن من المنتجات البتروكيمياوية المختلفة.

2>الشركة العامة للحديد والصلب: تأسست هذه الشركة عام 1973 وقامت الشركة بالعمل على تغطية حاجة السوق المحلية من خلال توفير اجود انواع الحديد في المنطقة ,وذلك لما يتميز به حديد هذه الشركة من الخصائص الفيزيائية والكيمياوية مما يجعله يقاوم الظروف البيئية لمدة طويلة , وتحتوي الشركة على اربعة معامل رئيسية, هي معمل الحديد الاسفنجي ومعمل الصلب ومعمل الدرفلة ومصنع الانابيب الحديدية.

3>الشركة العامة لصناعة الاسمدة : وقد تأسست هذه الشركة في عام 1970 وعملت على انتاج الورق المقوى بكافة انواعه ,وذلك باعتمادها على قصب الاهوار كعملية اولية في الانتاج ,ثم تم توسيع الشركة علم 1976 وبدا الانتاج عام 1978.

4>شركة غاز الجنوب : تم تأسيس مجمع غاز الجنوب عام 1979ثم تم تحويل اسمه الى شركة غاز الجنوب عام 1998 ,واساس عمل هذه الشركة هو عزل الغاز عن النفط الخام , ويتم ذلك في ست وحدات 3 منها للعزل و3 لإنتاج الغاز السائل.

وان توقف عمل شركة الحديد والصلب ومعمل الورق وشركة الاسمدة الكيمياوية فقد اثر بشكل كبير على عمل الكثير من المعامل الاهلية الصغيرة التي كانت تعتمد في انتاجها على المواد الاولية التي كانت توفرها لهم شركات القطاع العام . وعلى الرغم من المعوقات والنكبات التي تعرض لها القطاع الصناعي عملت على تدميره وتخلفه خلال المراحل السابقة من حروب وغيرها ,ولكن في الاونه الاخيرة نجد ان بعض المصانع حاولت جاهدة في معالجة اوضاعها ومحاوله في اعادة

نشاطها وتطورها من جديد داخل الاقتصاد العراقي, ولكنها واجهت ظروف ومشكلات مختلفة تتمثل بانعدام الخدمات الاساسية التي يحتاجها المصنع او المعمل لمزاولة عمله, كالطاقة الكهربائية ومستلزمات الانتاج وارتفاع تكاليف الانتاج وخاصة التكاليف التي تخص اجور النقل واجور العمل وغيرها من المعوقات التي ليست في صالح النشاط الانتاجي. كذلك نجد ان انفتاح السوق العراقية على التجارة والصناعة الدولية بشكل فوضوي وغير مسؤول لمختلف انواع السلع, وكل هذا بدون وجود اي ضوابط او رسوم جمركية او رقابية على الجودة والنوعية التي تدخل بها تلك السلع الى السوق العراقية , كل ما ذكر وغيرها من العوامل ساهمت في توقف عدد من المصانع عن الانتاج وذلك لعدم قدرة هذ المصانع على المنافسة وتصريف انتاجها .(القريشي ,2017)

وفي الوقت الحاضر نجد ان تفعيل عمل الشركات الصناعية سواء كانت الحكومية منها او الخاصة او المشتركة سوف يكون له اثر كبير وايجابي على الاقتصاد المحلي سواء في البصرة او العراق عامة, فذلك سوف يعمل على تقليل الاستيراد فضلا عن التوجه نحو فتح خطوط انتاجية جديدة قادرة على توفير فرص عمل جديدة ,لتقلل من ازمة البطالة القاتلة, وكذلك تشجيع السوق المحلية على المنافسة النوعية مع المنتجات المتشابه, اذ نص قانون الموازنة لعام 2016 في المادة 28هو الزام الوزارات الاتحادية على شراء المنتجات التي تم تصنيعها محليا.

4- قطاع الاسكان

يشكل المسكن بالنسبة للإنسان الوقاية من الاخطار البيئية وبنفس الوقت يضمن له الاستمرار في الحياة والتطور اي يحقق له الحد الادنى من المتطلبات الضرورية للحياة وهو من الاهداف الرئيسية التي يسعى الانسان الى توفيرها بعد الغداء, لذا فان دراسة مشكلة العجز السكني في العراق تعد ضرورة لانها من المشاكل الاساسية التي يجب معالجتها ووضع الحلول الناجحة لها . فتعد مشكلة السكن من اهم المشاكل التي تواجه العراق في الوقت الحاضر لما يترتب عليها من مشاكل متعددة اخرى كالمشاكل الاجتماعية والجغرافية والاقتصادية والعمرانية والتخطيطية والفنية .فنظرا للنمو السريع في عدد سكان العراق بفعل السياسة السكانية السابقة التي استهدفت تشجيع النمو السكاني وهذا يترتب عليه تداعيات سلبية على نوعية حياة الناس مالم يتغير المنظور التقليدي في علاقة للنمو السكاني مع التنمية .

ويعاني العراق كالعديد من الدول النامية اختلال في التوزيع الجغرافي للسكان مما يؤدي الى تكتل سكاني في العاصمة وما حولها والتركز في المدن الكبرى وانخفاض نسبتها في اطراف المدن ومحيطها و وهذا يسبب تدهور في البيئة وتدني للخدمات .

فنجد ان عدد المساكن في محافظة البصرة يبلغ 327185 مسكن فقد شكلة نسبت المساكن التقليدية 98% وبلغت نسبتها في المناطق الحضرية 80.8% مسكن . (الجهاز المركزي للأحصاء)

فنجد ان مسالة توفير سكن ملائم الانسان تقع في قاعدة هرم احتياجاته ضمن اطار الدولة بعد مسالة الامن, وهذا يمثل تحدي صعب تواجه جميع الحكومات المتقدمة والنامية منها, الا ان الدول المتقدمة استطاعت ان تحد من هذه المشكلة الى الحد الذي ما عاد يمثل مشكله بالنسبة لها, في حين وعلى الرغم من اتخاذ العديد من المعالجات والسياسات لحل هذه المشكلة الا انها مازالت تمثل عائق امام الدول النامية ومنها العراق .اذ يعاني العراق منذ عقود من الزمن من ازمة في قطاع السكن وهي الاسوء بين نظرائه من الدول المجاورة والاقليمية وذلك لاسباب عديدة منها سياسية ومنها اقتصادية واخرى اجتماعية .

وقد توجهت الحكومة في الاونه الاخيرة نحو اقامة المجمعات السكنية لمعالجة هذه الازمة , فنجد انه توجد في محافظة البصرة 12 مجمع سكني و توجد 10 مجمعات سكنية في مركز المحافظة ومجمع سكني واحد في ابي الخصيب ومجمع سكني واحد في قضاء شط العرب, وبهذا يصبح مجموع الوحدات السكنية التي تشمل شقق سكنية ومنازل وفلل يبلغ 13350 وحدة .

5_ القطاع السياحي

تمثل السياحة في الوقت الحاضر صناعة العصر , حيث اصبح يسمى العالم في الوقت الحاضر بالعالم السائح, فنجد ان معظم الدول توجهت نحو القطاع السياحي وذلك لما له من اثار اقتصادية واجتماعية وثقافية فضلا عن انه يمثل مصدر رئيسي للايرادات الاجنبية فان جذب اكبر عدد من السياح هذا بدوره سيؤدي الى زيادة فرص العمل والدخل, وهناك دراسات تبين ان كل فرصة في السياحة يمكنها ان توفر بشكل غير مباشر خمس فرص عمل ولكن في قطاعات اخرى, وذلك لان القطاع السياحي يتسم بكونه قطاع كثيف العلاقات والتشابكات الامامية والخلفية مع بقية القطاعات الاخرى ومثال على ذلك نجد ان الدولار المنتشر في دولة مصر للترويج السياحي في دولة مصر يدر حولي 29 دولار اضافي. (www.m.ahewar.org) على الرغم من هذه الاهمية للقطاع السياحي في مختلف دول العالم والاثر الايجابي الذي يضيفه هذا القطاع على اقتصاد الدولة .فنجد ان العراق يمتلك الكثير من المقومات السياحية سواء الطبيعية او الدينية او التاريخية بالرغم من توفر هذه الامكانات نجد ان مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد العراقي تكاد لا تذكر, فعدد السياح الوافد قليل جدا ولا تتناسب مع ما متوفر من امكانيات والايرادات السياحية قليلة جدا هذا فضلا عن الدور السلبي للميزان السياحي في ميزان المدفوعات .بالرغم من وجود زيادة في عدد السياح الوافدين لاسيما بعد عام 2003 بعد تغير نظام الحكم, اذ بلغ اجمالي عدد السياح الوافدين 1.111492 سائح ولكن نجد ان حصته من الاسواق العالمية لا تتجاوز0.1% وهي نسبة ضئيلة جدا ولا تتناسب مع ما متوفر من امكانات ومقومات كبيرة جدا . (سلطان ,2016 :57) وكما نعلم ان السوق السياحي يتكون من اتجاهين هوا العرض والطلب السياحي, اذ يمثل اتجاه العرض هو ما يتوفر من مقومات وامكانات سياحية بشكلها الخام داخل البلد من بحر وجبال وغابات وصحراء واماكن اثرية ودينية .. الخ وهذا يمثل الشكل الطبيعي اما الشكل الاصطناعي فيتمثل بما تقدمه كل من الدولة والقطاع العام واخاص من خدمات سياحية عن طريق المؤسسات والمنظمات السياحية . ومن خلال الجدول التالي سنبين مقومات العرض السياحي في العراق او ما يوجد في هذا البلد من مغريات سياحية وكيف تترابط بعضها مع بعض .

جدول (6)

مقومات العرض السياحي في العراق والمغريات السياحية وانشطتها

المقومات	المغريات السياحية	الانشطة السياحية
اولا: المقومات الطبيعية	المغريات الطبيعية: 1.التضاريس الارضية, السلاسل الجبلية, الكهوف الطبيعية ,المغارات ,الوديان, السهول . 1.المناخ بعناصره .	1.السياحة العلمية 2.السياحة الترفيهية 3.السيلحة الرياضية 4. السياحة العلاجية 5.السياحة الصحراوية 6.السياحة الطبيعية 7.السياحة البيئية

ثانيا: المقومات التاريخية والثقافية	العادات ,التقاليد, التراث الشعبي ,التراث الروحي ,الثقافة المادية ,الصناعات اليدوية والحرفية ,المباني ,الملابس ,الاثار التاريخية والدينية .	1.السياحة الثقافية 2.السياحة الدينية 3.السياحة الاثرية 4.سياحة المناسبات او المهرجانات سواء اكانت شعبية ام وطنية .
ثالثا: المقومات الاصطناعية المحورة من الانسان وانظمة صنعها الانسان باكملها.	البحيرات الاصطناعية ,السدود والانظمة .	1.السياحة الشاطئية 2.سياحة الاستجمام
رابعا :المقومات البشرية	1.الادارة العليا والوسطى والدنيا المهارة الفنية المتخصصة . 2.الثقافة السياحية.	1.الارشاد السياحي 2.مكاتب السفر والسياحة
خامسا: خدمات الاقامة	الفنادق بانواعها ,المطاعم ,المدن السياحية, المنتجعات ,المخيمات ,البانسيونات ,بيوت الشباب ,الموتيلات .	1.السياحة الترفيهية والاستجمام. 2.السياحة الجماهيرية.
سادسا: وسائل النقل والمواصلات	1.الطائرات 2.السياؤات السياحية بانواعها صغيرة وكبيرة ,والقطارات.	الوسائل التي تشبع حاجات ورغبات السياح
سابعا: الخدمات السائدة	الكمارك, المرور, الجوازات ,الاقامة, المصارف, الكهرباء, المجاري, الماء ,المطارات	الخدمات السائدة لديمومة تقديم الخدمات السياحية بشكل افضل.

** المصدر .(حمد: 2011, 409).

بالرغم من اهمية القطاع السياحي وماله من اثار ايجابيه للاقتصاد والمجتمع لان ان القطاع السياحي في محافظة البصرة قد تعرض للتخريب والاهمال بشكل كبير , فنجد ان عمليات الحفر والتنقيب عن الاثار في محافظة البصرة قد اصبحت نادرة , كذلك انعدام الامن والاستقرار الذي يشكل تحدي كبير امام عملية النمو والتنمية الاقتصادية في تطوير هذا القطاع فضلا عن عدم توفر المؤسسات التي تهتم بالقطاع السياحي والعمل على تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية هذا القطاع .

6 – القطاع التعليمي

للعراق تاريخ عظيم في مجال التعليم فقد كان يمتلك افضل انظمة التعليم في المنطقة قبل حرب الخليج الثانية عام 1991, فقد كانت نسبة القادرين على القراءة كبيرة جدا خلال عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي, من خلال انشاء الحكومة لحملات محاربة الامية, ولكن بسبب الظروف التي مر بها العراق من حروب ونزاعات وتغير مستمر في السياسات وانعدام الامن ادى الى تدهور القطاع التعليمي وارتفاع نسبة الامية بشكل كبير لم يمر به العراق من قبل, فمنذ عام 2003 ظهرت الكثير من المشاكل والمعوقات التي اثرت بشكل كبير على النظام التعليمي في البلد منها نقص الموارد وتخلف النظام التربوي والهجرة والتشرد التي عانى منها المعلمين والطلاب فضلا عن تدهور الاوضاع الامنية والفساد .(https://ar.m.wikipidia.org/wiki)

يعتبر القطاع التعليمي مؤشر مهم ورئيسي لرقي المجتمعات وتطورها والتذي يتم من خلاله التخلص من التخلف والعقد الماضية والجهل الذي يكون هو سبب كل امراض المجتمع من صراعات طائفية او عشائرية وتأخر مجال البناء والاقتصاد وضعف الخدمات وعدم احترام حقوق الانسان وغيرها من الاثار السلبية . فنجد ان التعليم في الآونة الاخيرة قد شهد اخفاقا وتأخر كبير في مسيرته كبقية القطاعات في العراق, حيث ان كل من وزارة التعليم العالي ووزارة التربية قد خضعت لعملية المحاصصة التي يتبعها النظام السياسي في البلد , وبهذا اصبح التعليم متخلفا ورجعيا مقارنتا مع دول المنطقة . كان يجب على الحكومات المتتابعة بعد عام 2003 ان توجه اهتماما كبير نحو القطاع التعليمي عن طريق انشاء المزيد من المدارس والجامعات والمعاهد وتكون مجهزة بالأجهزة والسبل الحديثة في التعليم ووسائل الراحة

والاهتمام بالمنهاج والعمل على تغييرها بشكل يناسب التطور الذي يجري في العالم وصياغتها على اسس جديدة وطنية تدعم السلم المجتمعي, بهدف تحقيق الرقي والنهوض بالجانب التعليمي في العراق . (https://www.azzzman.com)

لا يمكن لأي اقتصاد ان يتجاهل الاثر الكبير للتعليم في دعم النمو الاقتصادي وبالتالي تأثيره على التنمية الاقتصادية , من هذا تنطلق عملية دراسة التعليم في اي دولة او مدينة معينة يتطلب بشكل اساسي التوجه نحو دراسة كل من واقع التعليم الخاص و العام في الدولة ,فضلا عن تقييم السياسات التعليمية الحكومية المتبعة, نرى ان التعليم في محافظة البصرة هو جزء من الطرق المستخدمة للتعليم في العراق وذلك فق النظام المركزي الذي يتم اتباعه منذ السبعينات, وبهذا فهو يعاني من الكثير من المعوقات التي تعيق العملية التعليمية . وان وقع التعليم الحكومي في محافظة البصرة لا يختلف كثيرا عن باقي المحافظات العراقية اذ توجد خمس مدارس فقط يمكن اعتبارها نموذجية قياسا مع المدارس الاخرى التي تعتبر الاسوء حيث توفر الامكانيات والمستلزمات التي تحتاجها المدرسة وتقدر بـ1210 مدرسة .اما التعليم الخاص في محافظة البصرة قد بدا عام 2001 وبهذا يعتبر جانب حديث في القطاع التعليمي . (https://www.basrahcity.net/pather/report/basrah/)

المبحث الثالث:

الاستنتاجات والتوصيات

اولا\ الاستنتاجات

1- ان مستوى الاستثمار في محافظة البصرة منخفض جدا خاصة في القطاعات الاخرى غير النفطية وبالتالي ليس لها تاثير واضح على التنمية الاقتصادية في المحافظة البصرة .

2- اثرت الاستثمارات الاجنبية بشكل كبير جدا على تطوير القطاع النفطي حيث ادى استقطاب الشركات الاجنبية من خلال جولات التراخيص الى رفع مستوى الانتاج وبكميات كبيرة لم يكن بمكان الاستثمار المحلي القيام بذلك منفردا, ونرَ هذا الاثر الايجابي بشكل واضح في محافظة البصرة لما وفره الاستثمار في هذا القطاع من فرص عمل وخدمات اجتماعية وغيرها .

3- ضعف كل من القطاع المصرفي والصناعي والسكني والتعليمي والسياحي في المحافظة البصرة وتراجعهم بشكل واضح نتيجة قلة الاستثمارات في هذه القطاعات واهمال الحكومة والاوضاع الامنية التي يمر بها البلد.

ثانيا\ التوصيات

1- دعوة الشركات العالمية بصورة مستمرة واجراء ندوات وورش عمل مشتركة وتقديم الضمانات من اجل طمأنة المستثمرين والشركات لعكس صورة الاستقرار الامني وتقديم التسهيلات لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية وخاصة في محافظة البصرة والتي تمثل العاصمة الاقتصادية للعراق .

2- الاهتمام بجميع القطاعات في محافظة البصرة خاصة وعدم التركيز على قطاع دون غيره , ووضع خطط اقتصادية واضحة لرسم خارطة طريق للسياسة الاقتصادية على المدى الطويل بحيث تكون مستقلة ولا تتاثر بتغيير الحكومات .

3- زيادة اثر الاستثمار في القطاع النفطي نحو تنمية المحافظة واستغلال هذه الاستثمارات في تقليل البطالة وتقديم منافع اجتماعية اكثر وتدريب الكوادر وغيرها من المنافع التي يمكن ان تستفاد منها المحافظة مقابل الاستثمار النفطي فيها .

المصادر

أ) الكتب

1- عبد الرضا , نبيل جعفر عبد الرضا و مصطفى عبد الله محمد, المسارات العكسية للنفط العراقي , مكتبة الواعي , طبعة اولى , 2016.

2- عبد الرضا , نبيل جعفر عبد الرضا و امجد صباح عبد العالي, صناعة النفط والغاز في العراق الاتجاهات المستقبلية للفترة 2000-2020 , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , 2015 , طبعة اولى .

ب) الرسائل والاطاريح

1- عاشور. احسان جبار عاشور , دور الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق , رسالة ماجستير في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ,سنة 2007.

ج) الدوريات والبحوث

1- شعيبث, م.م. سندس جاسم شعيبث (2017), الاستثمار الاجنبي في العراق مع اشارة خاصة الى محافظة الديوانية , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , مجلد 19 العدد 2.

2- حسن , م.م فاروق فياض حسن و م.م محمد رياض فيصل (2015), معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق , مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية , العدد10 .

3- عبود , م.م لقاء شاكر عبود (2014), دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة (2005-2011) , مجلة القادسية .

4- البطاط , ا.د كاظم احمد البطاط و أ.م.د. كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي و م.م. يعدسة هلال حسن التميمي(2015) , واقع البيئة الاستثمارية في العراق وسبل النهوض , مجلة الادارة والاقتصاد , مجلد 5, العدد 17.

5- سعد. ا.د منظر فاضل سعد (2016), اهمية الاستثمار الاجنبي ودوافعه في العراق (في ضوء تشريع قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006), مجلة الادارة والاقتصاد , مجلد 5, العدد 17.

6- الشمري , ا.د. مايح شبيب الشمري وزمن راوي سلطان (2016) , الخيارات المتاحة امام السياسة النفطية العراقية , كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة , الغري للعلوم الاقتصادية والادارية .

7- صالح , ا.د. ربيع خلف صالح و ايهاب عباس محمد () , القطاع النفطي في العراق (الواقع والافاق) دراسة تحليلية اقتصادية , جامعة بغداد \ كلية الادارة والاقتصاد , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 19 , العدد 74.

8- الربيعي , ا.د. ظاهر عبد الزهرة الربيعي وا.م.د.عبد الامير كاسب مزعل وم.م علي جار الله سعدون (2018), الموارد الاقتصادية في محافظة البصرة واثرها في قوة العراق (النفط نموذجيا), جامعة البصرة \كلية التربية للعلوم الانسانية قسم الجغرافية , العدد 3 , مجلد 43.

9- الحياني , ا.م.د. نعمان عباس ندا الحياني () , سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية اشارة خاصة للعراق ,هيئة التعليم التقني , معهد الادارة الرصافة , مجلة الدنانير , العدد الثالث .

10- حمد , م.د. سعد ابراهيم حمد (2011), اواقع العرض والطلب السياحي في العراق دراسة تحليلية , المعهد التقني الموصل , مجلة ابحاث كلية التربية السياسية , المجلد 10 , العدد 4 .

رابعا\ التقارير

1- قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المعدل

2- نشرات البنك المركزي دائرة التخطيط والاحصاء

خامسا\ المو اقع الالكترونية

-1http:// tourism. uokerbala. edu.iq

-2www.m.ahewar.org

-3http://ar.m.wikipidia.org/wiki

-4http://www.azzzmzn.com

-5http://www.basrahcity.net

-6pcld, Iraq s' First petroleum Licensing Rounds (Irag : ministry of Oil , 2010),p5.